

نظرة عامة على الاتحاد العالمي للاتصالات في 2022

تقرير حول المناقشات ذات الصلة بالإنترنت في الاتحاد العالمي للاتصالات

إليزابيث أولوش
12 تموز 2023
GE-013



قائمة المحتويات

3	المقدمة
4	الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-20) في الاتحاد الدولي للاتصالات
5	النتائج الرئيسية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-20
5	القرار رقم 20، إجراءات من أجل تخصيص وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة والتعريف (NNAI) للاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية
5	القرار رقم 48، أسماء النطاقات المدوّلة (متعددة اللغات)
6	القرار رقم 50، أمن الفضاء الإلكتروني
6	القرار رقم 64، تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتسهيل الانتقال إلى الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت IPv6 ونشره وتعميمه
6	القرار رقم 75، مساهمة قطاع معايير الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، مع الأخذ بالاعتبار جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة
7	القرار رقم 98، تعزيز تقييس إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية
8	قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات وقضايا أخرى
8	الخلاصة
9	المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2022 في الاتحاد الدولي للاتصالات
10	النتائج الرئيسية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTDC-22
10	القرار رقم 63، تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتسهيل الانتقال إلى الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت IPv6 ونشره وتعميمه في الدول النامية
10	القرار رقم 23، الوصول إلى الإنترنت وتوافرها للدول النامية ومبادئ تحديد الرسوم لاتصال الإنترنت الدولي
10	القرار رقم 30، دور قطاع تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات وجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة
11	القرار رقم 45، آليات لتعزيز التعاون بخصوص أمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك مجابهة ومحاربة البريد غير المرغوب
11	القرار رقم 46، مساعدة الشعوب والمجتمعات الأصلية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
12	القرار رقم 82، الحفاظ على التعددية اللغوية وتعزيزها على شبكة الإنترنت من أجل مجتمع معلومات شامل للجميع
12	الخلاصة
13	مؤتمر المندوبين المفوضين في الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2022
14	نتائج القرارات ذات الصلة بالإنترنت
14	القرار رقم 101، الشبكات المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت (مراجعة بوخارست، 2022)
14	القرار رقم 102 بخصوص دور الاتحاد الدولي للاتصالات في مسائل السياسة العامة لإنترنت الدولية
14	القرار رقم 133، دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء النطاقات المدوّلة (متعددة اللغات)
15	القرار رقم 180، تعزيز نشر واستخدام البروتوكول IPv6
15	قضايا الفضاء الإلكتروني والقضايا الأخرى
16	القرار رقم 130، تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات في بناء الثقة والأمان في استخدام تقنيات المعلومات (بوخارست، 2022)
16	القرار رقم 146، المراجعة الدورية لأنظمة الاتصالات الدولية (ITR) (مراجعة بوخارست، 2022)
16	القرار رقم 214، تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) والاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنيات المعلومات والاتصالات
17	ما بعد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022
17	المؤتمرات والمنتديات المستقبلية المقررة من خلال مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022

المقدمة

يناقش هذا البحث الفعاليات الثلاثة الرئيسية التي عقدها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وحضرتها ICANN في 2022. فقد عُقدت الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2020 (أو WTSA-20) في جنيف بسويسرا في الفترة من 1 إلى 9 مارس/آذار، وعُقد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (WTDC-22) في كيغالي برواندا، في الفترة من 6 إلى 16 يونيو/حزيران، وعُقد مؤتمر المندوبين للمفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات في بوخارست برومانيا في الفترة من 26 سبتمبر/أيلول إلى 14 أكتوبر/تشرين الأول. ونتج عن عمليات التأخير التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا المستجد العالمية عقد الفعاليات في نفس العام.

إن مهمة ورسالة ICANN تتمثل في حفظ أمن واستقرار ومرونة شبكة إنترنت واحدة وعالمية وقابلة للتشغيل البيئي من خلال إدارة المعرفات الفريدة ونظام أسماء النطاقات (DNS) وخدمات تسجيل أسماء النطاقات. ولإنجاز هذه المهمة، تحدد ICANN وتتناول التحديات والفرص المتاحة أمام إنترنت واحد وقابل للتشغيل البيئي، بما في ذلك المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة (UN) والاتحاد العالمي للاتصالات. وكانت مشاركتنا في هذه الاجتماعات ضرورية للغاية لمعرفة المزيد حول التطورات ذات التأثير على منظومة الإنترنت، والتي تعد ICANN جزءًا منها، ولكي تكون لنا القدرة على شرح دور ICANN ورسالتها في هذه المنظومة شرحًا مناسبًا.

الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات (WTSA-20) في الاتحاد الدولي للاتصالات

إن قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-T) القائم على تطوير المعايير الفنية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) يتبع خطة عمل قوامها أربع سنوات وضعتها الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA. وتحدد الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات بشكل أساسي الأعمال التي سوف يقوم بها قطاع تقييم الاتصالات وما هي مجموعات الدراسة التي سيعملون فيها، إضافة إلى الطريقة التي سيتعاونون بها على مستوى القطاع داخليًا/خارجيًا، ومع المنظمات الخارجية. كما تعين الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات إدارة لمجموعات الدراسة وللمجموعة الاستشارية لتقييم الاتصالات السلكية واللاسلكية (TSAG). كما يمكن للجمعية العالمية لتقييم الاتصالات مناقشة مجموعة من الموضوعات واستكشاف جوانب جديدة محتملة في العمل ضمن إطار اختصاصاتها. وفي عام 2020، تأجلت الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، وتم تمديد الفترة المخصصة للجنة الدراسة في قطاع تقييم الاتصالات (2017 إلى 2020) إلى مارس/أذار 2022 استنادًا إلى خطة استمرارية وافقت عليها الدول الأعضاء. وإذا ما سلمنا بأن بعض مهام الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات -مثل مراجعة أسئلة لجنة الدراسة- يمكن إتمامها في مستوى لجنة دراسة قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، فقد تم تقصير المدة المخصصة للجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20، وتم اتخاذ القرارات في الجمعية في الأغلب حول بنود الإجماع. وتجب الإشارة إلى أن إجراءات العمل التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في اجتماع WTSA-20 تمثلت في أنه في حالة تعذر الوصول إلى إجماع حول القرارات والتوصيات، ينتج عن ذلك قرار "عدم تغيير".

وقد نظرت الجمعية WTSA-20 في إجراء مراجعات على العديد من القرارات ذات الصلة بالإنترنت وغيرها من القرارات التي كانت ترصدها ICANN عن كثب. ونحن نراقب ونرصد القرارات ذات الصلة بالإنترنت لأنها تتعلق بالشبكات المستندة إلى بروتوكول الإنترنت (IP) وموارد الإنترنت الحيوية، واستنادًا إلى النتائج التي يتم التوصل إليها في الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات، فثمة احتمالية بأن تمس أو تتناول مهمة ورسالة ICANN.

النتائج الرئيسية للجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20

القرار رقم 20، إجراءات من أجل تخصيص وإدارة موارد الترفيم والتسمية والعنونة والتعريف (NNAI) للاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية

في حين أن موارد الترفيم والتسمية والعنونة والتعريف NNAI ليس لها أي تأثير على الإنترنت، إلا أن الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20 نظرت في توسيع نطاق الاتحاد الدولي للاتصالات لكي يشمل "موارد الإنترنت" في التعديل المقترح على القرار 20 المقدم من جامعة الدول العربية (أو الدول العربية). أما في القسم التشغيلي، فقد طلب من مدير قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات "تشجيع جميع مجموعات الدراسات ذات الصلة على دراسة تأثير التقنيات الجديدة والناشئة حول تخصيص وإدارة موارد الترفيم والتسمية والعنونة والتعريف وموارد الإنترنت، وإمكانيات النكء الاصطناعي وغير ذلك من التقنيات الجديدة الناشئة من أجل تعزيز وتدعيم إدارة هذه الموارد".¹ وضمن اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يخص الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد قام قطاع التقييم بوضع أنظمة للتقييم والتسمية والعنونة والتي تعتبر ضرورية لتسهيل الاتصالات الدولية السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى معايير من أجل أنظمة ترقيم الهواتف. وعلاوة على ذلك، فإن إدارة وتدبير الاتحاد الدولي للاتصالات للموارد -وهي الإدارة والتدبير المعرفين في توصيات (معايير) قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات- يتعاملان مع الاتصالات السلكية واللاسلكية (على سبيل المثال خطط ترقيم الهواتف والأكواد الدولية للدول، إلخ) وليس الإنترنت. كما أن نطاق عمل قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يخص موارد الترفيم والتسمية والعنونة والتعريف مقتصر بشكل أساسي على الاتصالات السلكية واللاسلكية.

النتيجة: المقترح المقدم بإضافة نص للإنترنت قوبل بحجج رافضة تؤكد أن الاتحاد الدولي للاتصالات ليس من شأنه وضع إجراءات حول الموضوعات الخاصة بالإنترنت. وعلاوة على ذلك، فقد تم التأكيد على أن موارد الترفيم والتسمية والعنونة والتعريف -عند مناقشتها في سياق الاتحاد الدولي للاتصالات- تشير فقط إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنيات المعلومات والاتصالات، وهو ما كان مسوغاً آخر لاستبعاد موضوع الإنترنت. وكان هذا التوضيح بخصوص موارد الترفيم والتسمية والعنونة والتعريف هاماً للغاية. ولم تتم الموافقة على مقترح تضمين موارد الإنترنت.

القرار رقم 48، أسماء النطاقات المدوّلة (متعددة اللغات)

لقد كانت المناقشات الدائرة حول أسماء النطاقات المدوّلة (IDN) في الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20 بخصوص إجراء تغيير مقترح على القرار رقم 48 بمعرفة المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (CEPT) الذي سعى إلى تسليط الضوء على أهمية أسماء النطاقات المدوّلة في تمكين وإتاحة إنترنت أكثر شمولاً وعلى ما تحقق من إنجاز في تنفيذ أسماء النطاقات المدوّلة. وعلاوة على ما تقدم، فبدلاً من تركيز قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات على الدراسات، تم تسليط الجهود على رفع مستوى الوعي بأسماء النطاقات المدوّلة وتقويتها، إضافة إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز وتنفيذ أسماء النطاقات المدوّلة. واقترحت جامعة الدول العربية ترك القرار 48 بدون تغيير. وفي حين أن قطاع التقييم في الاتحاد الدولي للاتصالات يضع معايير فنية من أجل الاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنيات المعلومات والاتصالات، هناك هيئات معايير أخرى تضع معايير للإنترنت. فأسماء النطاقات المدوّلة على سبيل المثال، هي معيار إنترنت وضعه فريق عمل هندسة الإنترنت (IETF).² وفي عام 2009، قام فريق عمل هندسة الإنترنت -من خلال هيئته الاستشارية المسماة هيئة إنشاء وتطوير الإنترنت (IAB)- بإبلاغ قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات بأن معيار أسماء النطاقات المدوّلة قام على تطويره وصيانته فريق عمل هندسة الإنترنت IETF وأن التعاون مع فريق عمل هندسة الإنترنت كان ضرورياً لتجنب معاودة بذل نفس الجهد ولنجاح تدويل الإنترنت.³

النتيجة: تعذر التوصل إلى إجماع حول مقترح المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الأمر الذي أثمر عن عدم إجراء أي تغييرات جوهرية. فقد ظهرت تغييرات تحريرية وحسب في مراجعة القرار، مثل التحديثات التي أجريت على القرارات المقدمة منذ الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات في 2016، والتي ورد ذكرها في قسم التمهيد.

¹ ARB/36A14/1، قرار رقم 20 (مراجعة جنيف 2022)، إجراءات من أجل تخصيص وإدارة موارد الترفيم والتسمية والعنونة والتعريف، مارس/آذار 2022، راجع <https://www.itu.int/md/T17-WTSA.20-C-0036/en>

² أسماء النطاقات المدوّلة: المعايير ذات الصلة، بيانات هيئة إنشاء وتطوير الإنترنت IAB، التقارير، انظر:

<https://www.icann.org/resources/pages/rfcs-2012-02-25-en>

³ بيان مسؤول الاتصال: مراجعة وتوصية هيئة إنشاء وتطوير الإنترنت IAB لأسماء النطاقات المدوّلة، انظر:

<https://datatracker.ietf.org/liaison/267/>

القرار رقم 50، أمن الفضاء الإلكتروني

لجنة الدراسة رقم 17 (أو SG-17) هي المسؤولة عن الأعمال ذات الصلة بالأمن في قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، وقد أجرت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-20 تقييماً لعدة مقترحات من أجل تعديل القرار رقم 50 بأهداف متباينة. وقد سعى المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى تسليط الضوء على أهمية التعاون في الأنشطة ذات الصلة بأمن الفضاء الإلكتروني مع قطاع التنمية في الاتحاد الدولي للاتصالات، والذي يركز بالأساس على بناء القدرات والمرونة والصمود الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية (CITEL) بوضع أسلوب قائم على المخاطر في التعامل مع أمن الفضاء الإلكتروني وأهمية الخبرات الخارجية في هذا المجال. وقد أرادت الدول العربية والاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU) توسيع نطاق أعمال لجنة الدراسات SG-17 بحيث يشمل أعمال التحقيق الجنائي الرقمي من أجل إدارة الحوادث المتعلقة بالأمن، في حين أراد الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات (RCC) تضمين أمن البنية التحتية للمعلومات الحيوية، والتي اعتبرت بشكل عام واسعة أكثر من اللازم وتحددها الحكومات الوطنية. وقد أرادت جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية (APT) أن تتخذ لجنة الدراسات SG-17 أسلوباً أمنياً جوهرياً طوال مرحلة تطوير الشبكات والتطبيقات والبيانات. والأمن الجوهري لفظ مرتبط بـ"بروتوكول الإنترنت الجديد" أو نظام "IP الجديد" من شركة واويه Huawei. لم يتم قبول مقترحات بروتوكولات الإنترنت الجديدة في مستوى لجنة دراسات قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2020، ومن ثم لم يتم قبولها في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-20.

النتيجة: قامت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-20 بتوسيع نطاق الأمن للجنة الدراسات SG-17 بحيث تشمل جميع قطاعات تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى الدراسات المخصصة للخدمات الجديدة والتطبيقات الناشئة للاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنيات المعلومات والاتصالات. وفي حين تم رفض العديد من المقترحات، تم التوصل إلى تسوية اعترفت فيها الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-20 بأن الأمن حسب التصميم كان هدفاً نموذجياً وأوكلت إلى لجنة الدراسات SG-17 تعريف "مجموعة عامة/مشتركة من قدرات الأمن لكل مرحلة من دورة حياة نظام المعلومات/الشبكة/التطبيق، بحيث يمكن بعد ذلك تحقيق وتنفيذ الأمن حسب التصميم (قدرات الأمن والسماح المتاحة حسب التصميم) لكل من الأنظمة/الشبكات/التطبيقات من اليوم الأول".

القرار رقم 64، تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتسهيل الانتقال إلى الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت IPv6 ونشره وتعميمه

تم تنقيح القرار رقم 64 في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات على أساس المقترحات المقدمة من المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية CEPT وجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية APT. وقد أكدوا على ندرة عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت IPv4 والحاجة إلى الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت IPv6، وهو ما تمت الموافقة عليه. أما مقترح المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية CEPT على الرغم من ذلك، والمتمثل في تعزيز التعاون مع المنظمات المعنية مثل سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق عمل هندسة الإنترنت IETF وغيرها من أجل تعزيز نشر وتعميم البروتوكول IPv6، فقد تم رفضه. وقد حاولت جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية APT أيضاً وصف بروتوكول IPv6 بأنه "بروتوكول متطور بالنسبة للمدن النكية"، لكن هذا التعريف تم رفضه أيضاً. ومن الجدير الإشارة إلى أن بروتوكول IPv6 هو معيار للإنترنت وضعه فريق عمل هندسة الإنترنت IETF، وهو طبقاً للمعيار RFC 2460، "هو البروتوكول الذي سيدعم الجيل التالي من الإنترنت". "الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت (IPv6) عبارة عن إصدار جديد من بروتوكول الإنترنت، مصمم ليكون خلفاً لبروتوكول الإنترنت الإصدار 4 أو (IPv4) حسب المعيار [RFC-791]. والتغييرات من الإصدار IPv4 إلى الإصدار IPv6 تندرج بالأساس ضمن الفئات التالية..."⁴

النتيجة: لقد مرت أكثر من ست سنوات منذ الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات الأخيرة، ومراجعة القرار رقم 64 تعكس حالة المشهد العام للإنترنت، من حيث نموها والتقدم المتحقق في نشر وتعميم البروتوكول IPv6 منذ ذلك الحين. وتركز المراجعة على تعزيز وبناء القدرات بالنسبة لنشر وتعميم البروتوكول IPv6.

⁴ انظر: <https://www.icann.org/resources/pages/ipv6-initiative-2017-02-28-en>

القرار 75، مساهمة قطاع معايير الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، مع الأخذ بالاعتبار جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة

ومع مراجعة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS+20 -المتوقع أن تتم في الأمم المتحدة في 2025- فإن الاهتمام بأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص تنفيذ بنود القمة العالمية حول مجتمع المعلومات الإجرائية قد لاقت عناية كبيرة، بما في ذلك مقترحات ذات صلة بالقمة العالمية حول مجتمع المعلومات من الاتحاد الدولي للاتصالات. أما التغييرات في القرار 75 فسوف تؤدي بالتالي إلى تحديثات مماثلة في القرارات المقابلة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC وفي مؤتمر المندوبين المفوضين. وقد نظرت الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20 في مقترح مقدم من جامعة الدول العربية بتوسيع نطاق أعمال الأمن لقطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تضمين حماية البيانات ومكافحة الجريمة الإلكترونية (الاكتشاف والمنع والاستجابة) على أساس دور التسيير الذي يظطلع به الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص إجراءات الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات في السطر C2 حول البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، والسطر C5 بخصوص بناء الثقة والأمن في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، والسطر C6 بخصوص بيئة التمكين. إن الجريمة الإلكترونية تمثل مشكلة وقضية ذات طابع قومي وهي خارج نطاق الاتحاد الدولي للاتصالات.⁵ ولم يتم قبول هذا المقترح.

النتيجة: تم تعديل القرار 75 ببضعة تحديثات اشتملت على إشارة إلى الدول الأقل نمواً (LDC) والدول النامية القائمة على جُذر صغيرة (SID) وتمت إضافتها إلى الحاشية السفلية في النص "المناطق التي كانت فيها المشاركة في مناقشات حوكمة الإنترنت بحاجة إلى ترويج وتعزيز أكبر". إضافة إلى ذلك، فإنه يدرك بأنه في 2019 قام مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات بتعديل العديد من القرارات حول دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات ومجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت. لم يتم قبول المقترح المقدم من الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات بحذف الدعوة المقدمة لأصحاب المصلحة بالمشاركة في مشاورات مفتوحة لمجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت، ومن ثم تم الإبقاء على الدعوة.

القرار 98، تعزيز تقييم إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية

حيث اعتمدت الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات لعام 2016 هذا القرار، تم تأسيس لجنة الدراسات 20 المعنية بالإنترنت الأشياء (IoT) والمدن والمجتمعات الذكية، وتم توسيع نطاق عملها. لقد سعت محاولات استكشاف تأثيرات سياسة إنترنت الأشياء في نواح مثل أمن وخصوصية البيانات الكبيرة إلى معرفة سقف وحدود اختصاص لجنة الدراسات. فعملها يشتمل على دراسات حول حالات استخدام ومتطلبات إنترنت الأشياء، بما في ذلك تحديد إنترنت الأشياء. وقد كانت هناك مقترحات على مدار سنوات من أجل وضع معايير للمعارف الخاصة بأمن إنترنت الأشياء، مثل معمارية الكائنات الرقمية (DOA)، بالإضافة إلى مقترحات من أجل خطط التعامل مع بروتوكول IPv6 لإنترنت الأشياء. إن معمارية الكائنات الرقمية DOA عبارة عن بنية شاملة لإدارة الكائنات الرقمية باستخدام معرّف دائم وفريد ومرتبطة. وتحدد معمارية الكائنات الرقمية DOA أليات من أجل تخزين واستعادة الكائنات الرقمية.⁶ وقد تم رفض هذه المقترحات في لجنة الدراسات SG-20. كما تمت مناقشة معمارية الكائنات الرقمية DOA في الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20 في سياق قرار الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات رقم 96، ودراسات قطاع تقييم الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات لمحاربة أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنية المعلومات والاتصالات الزائفة، حيث كان المصدر الرئيسي للخلاف هو تضمين النص التالي الذي يشير إلى معمارية الكائنات الرقمية DOA: "مع الإقرار أيضاً، ب) بأنه ووفقاً لما ورد في القرار 188 (بوسان، 2014)، توفر توصية قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات رقم X.1255، والتي تقوم على أساس معمارية الكائنات الرقمية، إطار عمل لاكتشاف معلومات إدارة الهوية". وتعكس المداولات الرسمية للجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20 بياناً لدول عدة يعترض على الإشارة.⁷

النتائج: تعزز المراجعة من مهارات إنترنت الأشياء وبناء القدرات، لاسيما للدول النامية، والتنسيق في هذه الناحية مع قطاع التنمية في الاتحاد الدولي للاتصالات.

⁵ انظر القرار 3، قرار هيئة المفوضية 130 (مراجعة دبي 2018) حول "تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات في بناء الثقة والأمان في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات"، https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Documents/RES_130_rev_Dubai.pdf

⁶ راجع ديوراند (2019)، "معمارية الكائنات الرقمية ونظام المقبض"، للحصول على مزيد من المعلومات. <https://www.icann.org/en/system/files/files/octo-002-14oct19-en.pdf>

⁷ انظر الصفحة 529، وقائع الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20: الباب الخامس - تقارير ووثائق لبيان لعدة دول حول معمارية الكائنات الرقمية https://www.itu.int/dms_pub/itu-t/opb/req/T-REG-LIV.1-2022-PDF-E.pdf

قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات وقضايا أخرى بروتوكول إنترنت جديد (IP جديد)

إن بروتوكول الإنترنت الجديد عبارة عن مفهوم اقترحه شركة واويه Huawei وشركة فيونتشروايبه Futurewei، وهي شركة فرعية منسوبة لشركة Huawei، وتم تقديمه في صورة مجموعة مقترحات إلى مجموعة الارتكاز في قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات المعنية بتقنيات شبكة 2030 (أو FG Net-2030) في 2019.⁸ وتجدر الإشارة إلى أن بروتوكول الإنترنت الجديد ليس معيارًا ولا حتى مجموعة من التقنيات المقترحة القابلة للتنفيذ. ويكاد لا تتوفر أي وثائق فنية مناحة للجماهير من أجل وصفه، وعلى ذلك النحو، يجب النظر إليه أكثر باعتباره مقترحًا بحثيًا وليس تقنية فعلية. إن مقترحات شركة Huawei ذات الصلة ببروتوكول الإنترنت الجديد، وبدعم من شركة China Telecom ومن شركة China Unicom ومن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، قد سعت إلى طرح أعمال تقييم جديدة من أجل نظام تصميم لبروتوكولات إنترنت جديدة محل معمارية الشبكة الحالية. وطبقًا لشركة Huawei، فإن العديد من المشكلات التي لزم التعامل معها مثل عنوان بروتوكول الإنترنت ذات الطول المتغير، "إعداد الشبكات بأفضل من أفضل الجهود"، وأطر عمل الأمن الجديدة مثل الأمن الداخلي والربط مع الكائنات الرقمية، وآليات حماية الخصوصية الجديدة. كما أن شركة Huawei اقترحت "ManyNets"، والتي يصبح فيها الإنترنت خليطًا مجعًا من الشبكات المرتبطة عن طريق بوابات وليس شبكة واحدة. وقد طفت على الواجهة مجموعة من المخاوف الفنية في ورقة مكتب المسئول الفني الأول في ICANN التي تحلل بروتوكول الإنترنت الجديد.⁹ وربما أحد أهم هذه المخاوف هي إمكانية تحقيق الإشراف الشامل من خلال السماح للأنظمة الوسيطة بأن تكون نقاط التحكم في الاتصالات من طرف لآخر.¹⁰

النتيجة: لم تتمكن لجنة الدراسات 13 في قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات من التوصل إلى إجماع حول بنود العمل الجديدة أو الأسئلة ذات الصلة ببروتوكولات IP الجديدة لفترة لجنة الدراسات التالية (NSP) - فبراير/شباط 2021 إلى مارس/أذار 2022، ما أدى إلى عدم إجراء أي دراسة أخرى لمقترحات متعلقة ببروتوكول IP الجديد في فترة لجنة الدراسات التالية. وما لم يقرر المؤيدون أن لديهم رغبة في مناقشة ذلك في الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات، والتي يمكن أن تنظر أيضًا في المقترحات المقدمة لأسئلة لجنة الدراسات خارج عملية لجنة الدراسات التالية.

الخلاصة

أكملت الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTSA-20 بنجاح مهامها مع بعض العثرات. وقد أفاد القرار الميكر الذي اتخذته الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى إجماع حول البنود بكفاءة وتجنب الخوض في القضايا الشائكة. ولم تتم مناقشة بعض المقترحات بسبب قيود الوقت، وأخرى تم طرحها على جدول أعمال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أو مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022. على سبيل المثال، أوصت الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات بمسودة مقترح الاتحاد الإفريقي للاتصالات لسؤال جديد حول تولي لجنة الدراسات المعنية للخدمات العاملة عبر الإنترنت OTT. وقد أوضحت مسودة القرار الجديد الصادر عن جامعة الدول العربية حول "تطوير الشبكات المفتوحة بما في ذلك تعبير شبكات الوصول المفتوح" أهميتها في مناقشات الانقسام الرقمي ودعت الأعضاء إلى تقديم مقترحات حول الموضوع إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC. وكانت الوفود كذلك على دراية بأن الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات التالية سوف يتم عقدها في غضون عامين، مع البدء في التحضيرات في نهاية عام 2023. وأية مشكلات قائمة يمكن التعامل معها في ذلك الوقت. وعلى الإجمال، كانت النتائج مؤيدة لوجود إنترنت مفتوح.

⁸ كانت مجموعة الارتكاز المعنية بالشبكات في قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2030 عبارة عن نشاط للجنة الدراسات رقم 13 في قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات حول شبكات المستقبل وتم الانتهاء منه في 2020. وإليك صفحة الويب: <https://www.itu.int/en/ITU-T/focusgroups/net2030/Pages/default.aspx>

⁹ انظر ديوراند (2020)، "بروتوكول الإنترنت الجديد" - <https://www.icann.org/en/system/files/files/octo-017-27oct20-en.pdf>

¹⁰ هذا يناقض الهدف التصميمي للاتصال البيئي للإنترنت عبر الشبكات غير المتجانسة. ويرى فريق عمل هندسة الإنترنت IETF أن هذا الهدف التصميمي، والذي نعير عنه في المعتاد بأنه مطلب للتشغيل البيئي، لا غنى عنه بالنسبة لتطور بروتوكول الإنترنت والإنترنت..."
[\(https://datatracker.ietf.org/liaison/1677/\)](https://datatracker.ietf.org/liaison/1677/)

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2022 في الاتحاد الدولي للاتصالات

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات هو المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات ويضع خطة العمل لفترة أربع سنوات (2021-2025) لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-D). وقد تم تأسيس قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تناول احتياجات الدول النامية في خضم ساحة سريعة التطور في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحيث احتاجت الدول النامية إلى مساعدة فنية أكثر من أجل تطوير بنيتها التحتية الوطنية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد عقد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-22 في إفريقيا للمرة الأولى في تاريخ القطاع الممتد لأكثر من ثلاثة عقود وفي أعقاب جائحة فيروس كورونا المستجد، والذي لعبت فيه التقنيات الرقمية دورًا حيويًا. لقد كان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-22 من الأهمية بمكان بالنسبة للمنطقة، حيث تتجلى الانقسامات الرقمية أكثر فيها من القطاعات الأخرى في العالم وفي القطاعات الأخرى التي تفاقمت فيها أكثر بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، وهو ما دعا الحكومات إلى مضاعفة جهودها من أجل رآب الانقسام الرقمي وقلقه. وقد جرت الإعدادات للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات على مدار عامين حتى عقد الاجتماع، حيث تعاون أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات معًا من أجل إنجاز الكثير من أعمال المؤتمر التشريعي مقدمًا من أجل السماح للمناقشات بأن تركز على موضوعات التنمية. ويعد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات خطة إجرائية تتألف من مبادرات إقليمية وقرارات جديدة ومنقحة توجه أعمال قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات وإعلان إسهام قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات في الخطة الاستراتيجية والتشغيلية (2024 إلى 2027)، والتي صادق عليها مؤتمر المندوبين المفوضين. وقد كانت نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إيجابية بالنسبة للإنترنت، وكان من الجوانب الهامة في المؤتمر ما تشكل من شراكات من أجل معالجة الانقسام الرقمي. فقد انضمت ICANN على سبيل المثال إلى التحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل في الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو تحالف لأصحاب المصلحة المتعددين يهدف إلى تعزيز الاتصال الهادف والتحول الرقمي، ومتعهد بتوفير دعم بناء القدرات لعشرة من سجلات نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان (نطاقات ccTLD) الإفريقية من أجل إعدادهم للتنافس في صناعة النطاقات.¹¹

و ICANN عضو قطاع في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات وتشارك في مختلف المنتديات بصفة منتظمة، بما في ذلك المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-22. ويشمل جزء من أعمال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات النظر في قرارات جديدة ومعقدة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، والتي يمس البعض منها مشكلات الإنترنت. وقد تابعت ICANN هذه المناقشات عن كثب.

¹¹ بيان صحفي: تلتزم ICANN بتدريب سجلات الإنترنت في أفريقيا على أفضل الممارسات، يونيو/حزيران 2022.
<https://www.icann.org/resources/press-material/release-2022-06-07-en>

النتائج الرئيسية للجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WTDC-22

القرار رقم 63، تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتسهيل الانتقال إلى الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت IPv6 ونشره وتعميمه في الدول النامية

إن المحور الموضوعي لمؤتمر WTDC الذي يركز على توصيل غير المتصل يشتمل على مناقشات حول الإمكانيات التي يوفرها نشر وتعميم البروتوكول IPv6 للنمو المتواصل للإنترنت وتمدها، لاسيما في الدول النامية، ودورها في التحول الرقمي. إن مقترحات منظمة الاتحاد الدولي للاتصالات الإقليمية في الاتحاد الدولي للاتصالات بتعديل القرار رقم 63 كانت متباينة. وقد شدد الاتحاد الإفريقي للاتصالات على الحاجة لدعم الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل بناء القدرات. وقد أكدت المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية على أفضل الممارسات والدور الذي يمكن أن يؤديه موفرو خدمة الإنترنت (ISP) وشركات الأعمال والحكومات في تعزيز النشر والتعميم المزايدي لبروتوكول IPv6. وكان من بين المناقشات الخلافية في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ما يتعلق بمفهوم جديد طرحته الصين في مقترحها المقدم حول القرار 63، واصفة إياه بأنه إصدار حديث من الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت أي IPv6+. وعلى الرغم من ذلك، فإن البروتوكول IPv6+ لا يبدو أنه تقنية جديدة أو مجموعة تقنيات جديدة، لكنه نوع من IPv6 مقتصر فقط على التوزيع من خلال استخدام امتدادات مُعرِّفة بالفعل.

النتيجة: لقد راجع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-22 القرار رقم 63 من أجل تسليط الضوء على الحالة الراهنة لنشر وتعميم IPv6 وشجعت جميع أصحاب المصلحة على تعزيز نشر أوسع للبروتوكول IPv6. وعلاوة على ذلك، تقرر المراجعة بأن البيانات التي البيئات التي يجري فيها الأعمال والصناعة تطويراً لتقنيات وابتكارات جديدة تشهد نشراً سريعاً لبروتوكول IPv6. ولم يقبل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-22 المقترح الخاص بتضمين IPv6+. وقد تمثلت بعض الحجج المضادة على المقترح بأنه كان معياراً غير محدد، وأن محور الاهتمام يجب أن يظل مرتكزاً على ترويج نشر IPv6، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية.

القرار 23، الوصول إلى الإنترنت وتوافرها للدور النامية ومبادئ تحديد الرسوم لاتصال الإنترنت الدولي

نظر المؤتمر في مقترح مقدم من المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بحظر القرار رقم 64 وتضمين عناصر في القرار 23. وقد اقترحت جامعة الدول العربية عدم إجراء أية تغييرات على القرار 23. وشدد المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية على دور بروتوكول IPv6 في توسيع نطاق القدرة على الاتصال بالإنترنت، بالإضافة إلى الحاجة إلى تكثيف جهود الترويج له. وعلاوة على ذلك، فقد أوصوا بالتعاون مع المنظمات العاملة في منظومة الإنترنت مثل سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) من أجل نشر وتعميم بروتوكول IPv6.

النتيجة: أبقى المؤتمر على القرار 64 وبالتالي قام بتنقيحه. لم يتحقق الإجماع على مقترح المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية CEPT. وتتألف المراجعة بالأساس من تغييرات تحريرية.

القرار 30، دور قطاع تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات وجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة

لقد أدى المقترح المقدم من جامعة الدول العربية بجعل لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات تستخدم نتائج من مختلف الأنشطة ذات الصلة بالقمة العالمية حول مجتمع المعلومات في عملها وحمل قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات على تحليل طريقة إسهام التقنيات الجديدة والناشئة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDG) للأمم المتحدة إلى تأجيل المناقشات الدائرة حول القرار رقم 30. وحيثما توصل المؤتمر إلى اتفاق فقد تمثل في وجوب إسهام لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات في الأنشطة المتصلة بمؤتمر القمة العالمي حول مجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة.

النتيجة: لم تطرأ تغييرات كبيرة على المراجعة. في البداية، لم يقترح المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية إجراء أي تغييرات على القرار. وعلى الرغم من ذلك فقد وافق المؤتمر على غالبية التحديثات التحريرية، فضلاً عن إضافة رئيسية واحدة تشجع جميع أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات (وليس فقط الدول الأعضاء) على التعاون في تنفيذ نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في اللجان الدراسية التابعة لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات ومجموعة عمل مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات المعنية بالقمة العالمية حول مجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة؛ ويجب القيام بذلك كله ضمن حدود واختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات.

القرار رقم 45، آليات لتعزيز التعاون بخصوص أمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك مجابهة ومحاربة البريد غير المرغوب

لقد كان أمن الفضاء الإلكتروني أحد الموضوعات البارزة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC. وعلى الرغم من ذلك، فإن حالات عدم الاتفاق فيما يخص دور الاتحاد الدولي للاتصالات ومسئولته ما تزال قائمة، ما يجعلها قضية شائكة. والبعض يريد من الاتحاد الدولي للاتصالات أن يحتفظ بدوره التنسيقي الذي تم تحديدها في جدول أعمال تونس للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، في حين يريد آخرون من الاتحاد الدولي للاتصالات الاستجابة للساحة العامة التي تشهد تهديدات أمنية متطورة، بغض النظر عن دورها. وقد طفت بعض المقترحات المقدمة في الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات WSA-20 في بداية هذا العام مرة أخرى على السطح. فقد أرادت جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي للاتصالات رفع دور الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال أمن الفضاء الإلكتروني وضمن منظومة الأمم المتحدة. وقد أشارت مقترحاتها إلى عمليات الأمم المتحدة المتواصلة ذات الصلة بالفضاء الإلكتروني، مع مقترحات بأن يكون الاتحاد الدولي للاتصالات بمثابة منصة محتملة للحوار الدولي الاعتيادي حول هذه القضايا. وتمت إثارة مخاوف من أجل هذا المقترح من شأنه توسيع الدور المنوط بالاتحاد الدولي للاتصالات. وكان هناك مقترح آخر من جامعة الدول العربية بضم مسألة حماية البيانات في أنشطة أمن الفضاء الإلكتروني للاتحاد الدولي للاتصالات وتمت مناقشته لم يتم قبوله. كما حظي موضوع البريد غير المرغوب ببعض الاهتمام أيضاً. وتم تحديد وتعريف التقنيات الناشئة بأنه تسهم في بذر ونشر البريد غير المرغوب. وإلى جانب ذلك، فقد كان مقترحاً يقضي بتقديم الاتحاد الدولي للاتصالات المساعدة للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الأعضاء في الدول النامية، في محاربة مختلف أشكال البريد غير المرغوب عن طريق استخدام كل من التدابير القانونية والفنية. وقد تم قبول المقترحات المقدمة بخصوص البريد غير المرغوب؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد أولى المؤتمر اهتماماً بالمخاوف التي أثارها الدول النامية.

النتيجة: يؤكد القرار المنقح عن سلسلة من الأنشطة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الدول النامية. ويطلب التحديث بأن يقوم قطاع التنمية بمساعدة الدول النامية في بناء القدرات وتحسين قدرات المرونة والصمود على مستوى الفضاء الإلكتروني وتحسين القدرات للبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنيات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى أطر عمل لتطوير قدرات الرد على الحوادث، ووضع مواد تدريبية للتعامل مع تحديات البريد غير المرغوب. وفي حين أن بعضاً من هذه الأنشطة يجري تنفيذها بالفعل من خلال قطاع التنمية، فإن التأكيد عليها في المراجعة يتيح الفرصة أمام أنشطة أكثر تركيزاً في الثغرات أو النواحي التي حددت الدول النامية بأنها بحاجة لمزيد من الدعم.

القرار 46، مساعدة الشعوب والمجتمعات الأصلية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
لقد كان الشمول الرقمي للمجتمعات الأصلية هدفاً لمقترح المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية CITELE، والذي سعى إلى تضمينهم في مناقشات قدرات الاتصال. وعلاوة على ذلك، فقد دعت المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية CITELE "جيل التنوعات اللغوية" إلى تسهيل مشاركتهم في بناء القدرات والتدريب.¹²

النتيجة: تحقق الإجماع على المقترح الأخير. فالتنوع اللغوي يتطلب استخدام أسماء النطاقات المدوّلة ودعمها — وهو هدف لمجموعة توجيه القبول الشامل (UASG) يدعم أسماء النطاقات المدوّلة. يتيح التنفيذ الأمن لأسماء النطاقات المدوّلة لكل من الأفراد وشركات الأعمال والمؤسسات والحكومات وغيرها إمكانية الوصول إلى الإنترنت باستخدام أسماء نطاقات بلغات ونصوص محلية.

القرار 82، الحفاظ على التعددية اللغوية وتعزيزها على شبكة الإنترنت من أجل مجتمع معلومات شامل للجميع
وقد تداول المؤتمر تعديلات على القرار 82 طرحتها المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الإفريقي للاتصالات. وقد أوصى الاتحاد الإفريقي للاتصالات بتعزيز القبول الشامل مع أسماء النطاقات المدوّلة من أجل التشجيع على استخدام الإنترنت. وقد ركزت التغييرات المقترحة من جانب المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية على تشجيع بناء القدرات والمهارات الرقمية من أجل تمكين تطوير المحتوى الرقمي المحلي، بالإضافة إلى تضمين وشمول المجتمعات الأصلية مدركة بأن هذه الجهود يجب ألا تقوض من الاستقلالية التقليدية التاريخية لهذه المجتمعات.

النتيجة: اعتمد المؤتمر العديد من المقترحات. وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة تضم كلاً من المجتمعات الأصلية والمجتمعات الريفية والأقل حصولاً على الخدمات، ومجموعات الأقلية في الترويج للتعددية اللغوية ودعمها على شبكة الإنترنت ومقترح ببناء مبادرات تستهدف هذه المجموعات.

الخلاصة

لقد كانت نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-22 إيجابية بالنسبة للإنترنت ولمهمة رسالة ICANN. وقد حقق المؤتمر تقدماً في إقامة الشراكات من خلال التحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصل بالاتحاد الدولي للاتصالات في التعامل مع الانقسام الرقمي، وهو ما أدى إلى الموافقة على قرار جديد (القرار رقم 88 بخصوص التحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصل بالاتحاد الدولي للاتصالات). والأهم من ذلك، أن الدول النامية صاغت جدول الأعمال وأعلنت ما لديها من وجهات نظر حول ما هو ضروري وحيوي بالنسبة لدولهم في التعامل مع فجوة توفير التوصل. وقد ساعدت التحضيرات المسبقة للمؤتمر إلى بناء إجماع قبل المؤتمر وخلالها، وعلى وجه الخصوص فيما يخص بعض موضوعات القدرة على الاتصال. كما أرسل المؤتمر أيضاً رسالة واضحة بأن مقترحات تحديث بروتوكول الإنترنت الحالي يجب تقديمها إلى هيئة المعايير المناسبة، وأن الموضوعات الفنية من الأفضل مناقشتها في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA.

¹² راجع التقرير النهائي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، الصفحة 332، 2022؛ <https://www.itu.int/en/publications/ITU-D/Pages/publications.aspx?parent=D-TDC-WTDC-2022&media=electronic>

مؤتمر المندوبين المفوضين في الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2022

الخلاصة

أقيم مؤتمر المندوبين المفوضين في الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2022 (أو PP-22) في بوخارست برومانيا، في الفترة من 26 سبتمبر/أيلول إلى 14 أكتوبر/تشرين الأول. وقد تمت الموافقة على مراجعات للعديد من القرارات ذات الصلة بالإنترنت. وكانت حوكمة الإنترنت الفنية ونموذج الحوكمة بأصحاب المصلحة المتعددين محورًا رئيسيًا، مع احتمالية مساس بعض المقترحات بمهمة ورسالة ICANN. ومنذ 2010، كانت المناقشات حول الإنترنت في مؤتمرات المندوبين المفوضين تفرض تحديات، ولم يكن مؤتمر PP-22 بدعًا من ذلك. وعلى الرغم من ذلك، تم التوصل إلى اتفاق في العديد من الجوانب المختلفة، وكانت النتائج إيجابية نسبيًا بالنسبة لنموذج حوكمة الإنترنت الحالي. كما انتخب مؤتمر PP-22 أول امرأة لقيادة المؤسسة في منصب الأمين العام، وهو ما يعد إنجازًا هامًا على مدار تاريخ الاتحاد البالغ 157 عامًا، كما اعتمد جدولًا سنويًا من أجل منتديات ومؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات المستقبلية. كما تم اعتماد العديد من القرارات الجديدة، بما في ذلك قرار حول الذكاء الاصطناعي، وهو ما لم يكن لأحد أن يتصوره منذ أربع سنوات، لكن الضغط من أجل تمرير هكذا قرار تضاعفت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الضغوط التي مورست في مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات الأخرى في بداية العام الحالي. وقدمت الدول الأعضاء في كلا جانبي مناظرة الذكاء الاصطناعي مقترحات من أجل قرار جديد يخص الذكاء الاصطناعي، وهو ما يبنى على الأعمال الحالية في قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. ولم يمض مؤتمر PP-22 بدون أي خلافات. فقد نشأت الاختلافات الحادة حول ما إذا كان من الواجب تضمين إشارات مرجعية إلى الشباب والنوع الاجتماعي في سياق الشمول الرقمي أم لا، إضافة إلى جدول أعمال أمن الفضاء الإلكتروني العالمي في الاتحاد الدولي للاتصالات، وجاءت بيانات بعد التخلّص منها للعلم وإثبات ذلك في محاضر الجلسات. وكما هو الحال في أي مناقشة متعددة اللغات، هناك كل من الأرباح والخسائر، ولكن حسبما كان عليه الحال في بوخارست، فإن السعي للحصول على جبهة موحدة تغلب على الحاجة إلى الحفاظ على بعض المراكز المحددة.

اعتماد التشريعات النهائية

تم اعتماد التشريعات النهائية من خلال مؤتمر PP-22 ووقعت عليها 157 دولة عضوًا. وتعكس التشريعات النهائية القرارات والمقررات التي تم وقفها أو اعتمادها أو تنقيحها من خلال المؤتمر، بما في ذلك الإعلانات المقدمة من الدول الأعضاء.

انتخاب قيادة جديدة للاتحاد الدولي للاتصالات

اختار مؤتمر PP-22 قيادة جديدة للاتحاد الدولي للاتصالات للأعوام الأربعة التالية. تم انتخاب دورين بوجدان-مارتن (الولايات المتحدة الأمريكية) والتي كانت في السابق مديرة اقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات، في منصب الأمين العام بعدد 139 صوتًا، في حين حصل منافسها، رشيد إسماعيلوف (روسيا) على 25 صوتًا. تم انتخاب توماس لامانوسكاس من ليتوانيا نائبًا للأمين العام. تم انتخاب ماريو مانيويز لفترة ولاية ثانية مديراً لقطاع الاتصالات الراديوية ITU-R. وتم انتخاب زافازا من زيمبابوي مديراً لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد ITU-D، وتم انتخاب سيزو أونو من اليابان مديراً لقطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. كما أقيم مؤتمر PP-22 انتخابات من أجل لجنة اللوائح الراديوية ومجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، وهي التي تحكم الاتحاد الدولي للاتصالات فيما بين المندوبين المفوضين.¹³

¹³ وقد تم نشر نتائج الانتخابات الكاملة هنا: <https://pp22.itu.int/en/elections/elections-results/>

نتائج القرارات ذات الصلة بالإنترنت

رصدت ICANN المناقشات الدائرة حول أربعة قرارات تناولت شبكات الإنترنت المستندة إلى البروتوكولات وموارد الإنترنت الحيوية، وغيره مثل مسألة أمن الفضاء الإلكتروني. وتبين لها أن النتائج لا تؤثر على الإنترنت ولا على مهمة ICANN ورسالتها.

القرار 101، الشبكات المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت (مراجعة بوخارست، 2022)

يركز القرار على التنسيق والتعاون بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات المعنية المشاركة في تطوير الشبكات المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت ومستقبل الإنترنت. اقترحت جامعة الدول العربية بأن يقوم مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات "بتوفير الدعم والمشاركة في الجهود التي تقود إلى بنية تحتية أساسية للشبكات المستدامة والأمن والمستقرة المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت وذلك لضمان استمرارية نمو هذه الشبكات". وقد تمثل الخلاف الرئيسي في أن النص المقترح اعتبر محاولة لتوسيع دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حوكمة الإنترنت، بما في ذلك دوره في إدارة موارد الإنترنت الحيوية. ويؤدي الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه منظمة دولية حكومية، دورًا تنسيقيًا في المسائل الخاصة بسياسة الإنترنت العامة، وفقًا لما هو موضح في المادة 35 من جدول أعمال تونس، على النقيض مما تم اقتراحه. وتمت إثارة مخاوف من أنل المقترح سيؤدي إلى إنشاء وظيفة جديدة لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، ودورها محدد بوضوح من خلال ميثاق الاتحاد الدولي للاتصالات ويتمثل في فحص وتنفيذ المسائل الخاصة بسياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية الواسعة والتي يطرحها عليها مؤتمر المندوبين المفوضين. وقد قوبل المقترح بانتقادات من عدد من الدول الأعضاء ولم يتم قبوله.

وكان أحد مصادر الرضا الأخرى هو الحاشية السفلية للقرار، والتي تحتوي منذ مؤتمر PP-2010 على قائمة بالمنظمات المعنية المشاركة في الشبكات المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت، بما في ذلك ICANN. قدمت المنظمة الإقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية لأوروبا — المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (CEPT) — مقترحًا يتضمن قائمة المنظمات في القسم التشغيلي من القرار وأيضًا بما في ذلك مجموعة توجيه القبول الشامل UASG. وقد زعم المعارضون على المقترح أنه لم يكن جامعًا أو شاملاً للمنظمات الأخرى المشاركة في الشبكات المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت. لم يتم قبول المقترح، ومن ثم كان الوضع الافتراضي هو "بدون تغيير" (NOC)، وظلت الحاشية السفلية كما هي. وفي حين كانت هناك العديد من المقترحات الأخرى، ظل قدر كبير من القرار المعدل بدون تغيير.

النتيجة: وتعكس المراجعة لفظ "أصحاب المصلحة" متى ما تم ذكر المنظمات المعنية، لتشكل "خدمات وتقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنية المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة" إضافة إلى الخدمات المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت، وتنادي بأن يقدم الأمين العام تقريرًا سنويًا إلى مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات يفصل فيه أعمال تنفيذ القرار.

القرار 102 بخصوص دور الاتحاد الدولي للاتصالات في مسائل السياسة العامة لإنترنت الدولية

تأسست مجموعة عمل مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات للقضايا العامة الدولية ذات الصلة بالإنترنت (مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت) على أساس القرار 102 كما أن القرارات التي اعتمدت في مؤتمر المندوبين المفوضين هي التي تعرّف الطريقة التي سوف تعمل بها مجموعة عمل المجتمعات. ويقرر مؤتمر المندوبين المفوضين ما إن كان يرغب في استمرار مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت أم لا. وفي حين تعقد مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت مشاورات مفتوحة ومادية مع أصحاب المصلحة مرتان في العام، فإن اجتماعاتها مفتوحة أمام الدول الأعضاء فقط. وفي بوخارست، كان من بين النقاط الخلافية الأساسية المشاركة في مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت وهل يتم الإبقاء على الوضع الراهن أو فتح اجتماعاتها أمام أصحاب المصلحة وأعضاء القطاعات. واقترح المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية CEPT فتح "النصف الأول من اجتماع مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت لجميع أصحاب المصلحة والنصف الثاني للنور الأعضاء وأعضاء القطاع والجهات التابعة". أما المفوضية الأمريكية للاتصالات السلكية واللاسلكية CITELE فقد اقترحت بأن تكون مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت مفتوحة أمام كل من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع. واقترحت جامعة الدول العربية بأن تقدم مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت نتائج أو مواد تسليم، وأن "يسهم الأمين العام في الجهود والمبادرات الدولية حول حوكمة الإنترنت، بما في ذلك إدارة الموارد". وعلاوة على ذلك، يجب على مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت أن تقدم "توصيات تؤدي إلى بنية تحتية حيوية مستدامة ومؤمنة ومستقرة للإنترنت من أجل تجنب أي تقسيم للإنترنت". واقترح الاتحاد الإفريقي للاتصالات بأن "يدعم الاتحاد الدولي للاتصالات ويتعاون في ضمان أن تتم معاملة جميع النطاقات، بما في ذلك نطاقات المستوى الأعلى الجديدة وأسماء النطاقات المدوّلة معاملة منصفة وأن يكون للجميع القدرة على الوصول إليها". واقترح المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية CEPT تضمين إشارات إلى المؤسسات المعنية من الحاشية السفلية لكي تتضمن مجموعة توجيه القبول الشامل UASG. وقد حظيت كل هذه المقترحات بمناظرات محتدمة وتم رفضها في نهاية المطاف.

النتيجة: تقر المراجعة بإسهام مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت في المناقشات الدائرة حول مشكلات السياسة العامة الدولية ذات الصلة بالإنترنت، وأنه يجب عليها تقوية ما تقوم به من أعمال من أجل معالجة هذه القضايا. إضافة إلى ذلك، فقد أكدت المراجعة على أن القرارات التي تؤثر على نطاقات CCTLD من جانب الحكومات في بلاد كل منها يجب أن تحترم.

القرار 133، دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء النطاقات المدوّلة (متعددة اللغات)

تمت مناقشة القبول الشامل وأسماء النطاقات المدوّلة بشكل موسع في مؤتمر المندوبين المفوضين، مع رغبة البعض في أن يؤدي الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً أكثر نشاطاً، لاسيما في وضع الحلول الفنية. وقد حاولت جامعة الدول العربية في مقترحها تعريف التعددية اللغوية، مؤكدة أن "مفهوم التعددية اللغوية يغطي أسماء النطاقات وعناوين البريد الإلكتروني والتطبيقات الإلكترونية والبرمجيات المطلوبة لتمكين التشغيل البيئي عبر مختلف مكونات عملية الحل". كما طلبوا بأن يضع قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات حلولاً فنية مع النظر أيضاً في المخاوف الأمنية. وبالنظر إلى أن قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات هو ذراع وضع المعايير في الاتحاد الدولي للاتصالات، رأى البعض بأن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WISA) هي المكان المناسب لمناقشة المقترحات المقدمة من أجل أعمال التقييس الجديدة، مع تسليط الضوء على أن جهوداً مماثلة كانت جارية في مجموعة توجيه القبول الشامل UASG. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين اقترح المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية CEPT تضمين الحاشية السفلية بقائمة منظمات الإنترنت وإضافة مجموعة USAG في القسم التشغيلي، اقترحت جامعة الدول العربية حذفها. وكانت التسوية التي تم التوصل إليها هي "بدون تغيير" وتم الإبقاء على الحاشية السفلية.

النتيجة: يؤكد القرار المنقح على مزايا إنترنت متعدد اللغات؛ وبأنه يجب أن تتواصل الجهود في تطوير حلول فنية من أجل دعم تنفيذ أسماء النطاقات المدوّلة. ونوصي الدول الأعضاء وأعضاء القطاع النظر في طرق من أجل مزيد من تعزيز وتقوية القبول الشامل. وأخيراً، يجب أن يقدم الاتحاد الدولي للاتصالات تقريراً حول أنشطته ذات الصلة بأسماء النطاقات المدوّلة بقدر أكبر من الاتساق، وأيضاً بصفة سنوية، إلى مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات.

القرار 180، تعزيز نشر واستخدام البروتوكول IPv6

في ضوء مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات الرئيسية الأخرى المنعقدة في أوائل عام 2022، كانت هناك جهود متضافرة من بعض منظمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الإقليمية من أجل محاذاة القرار 180 مع النتائج المحققة في هذه المسألة. سعت تعديلات الاتحاد الإفريقي للاتصالات إلى إبداء الوضع الراهن لنشر واستخدام البروتوكول IPv6. ونتيجة لذلك، تم تغيير العنوان من أجل إزالة التركيز على الانتقال من البروتوكول IPv4 إلى البروتوكول IPv6، إضافة إلى اعتماد IPv6. علماً بأن مقترح جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية APT إلى قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات بتطوير معايير فنية ضمن سياق هذا القرار، والذي انطوى على معيار للبروتوكول IPv6، قد أثار بعض المخاوف. ففي حين لقي هذا المقترح دعماً من الصين ومن الاتحاد الإفريقي للاتصالات ومن جامعة الدول العربية، تم محوه من جانب المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ومن المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية على أساس أن فريق عمل هندسة الإنترنت يجري تطويراً لمعيار IPv6، وأن أية تحديثات يجب أن تتم في فريق عمل هندسة الإنترنت.

النتيجة: تؤكد المراجعة على الحالة الراهنة لنشر واستخدام IPv6 وليس لها أي تأثير على الإنترنت أو مهمة ورسالة ICANN.

قضايا الفضاء الإلكتروني والقضايا الأخرى

القرار 130، تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات في بناء الثقة والأمان في استخدام تقنيات المعلومات (بوخارست، 2022)

تمثل الحجر العثرة الرئيسية في القرار 130 في مشكلة جدول أعمال أمن الفضاء الإلكتروني العالمي (GCA) في القسم التشغيلي. وقد تم إطلاق جدول أعمال أمن الفضاء الإلكتروني العالمي في 2007 بمعرفة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات في ذلك الحين، حمدون توراي، وهو عبارة عن إطار عمل للتعاون الدولي الهدف منه تعزيز الثقة والأمان في مجتمع المعلومات. ويشتمل إطار العمل على خمسة أركان: التدابير القانونية والتدابير الفنية والإجرائية، الهياكل التنظيمية، وبناء القدرات والتعاون الدولي. وقد كان جدول أعمال أمن الفضاء الإلكتروني العالمي مصدرًا للجدال والخلاف منذ مؤتمر PP-18، حيث رأى بعض الدول الأعضاء إطار العمل وسيلة محتملة لإبرام معاهدة لأمن الفضاء الإلكتروني ورأى آخرون أنه دليل لمبادرات أمن الفضاء الإلكتروني في الاتحاد الدولي للاتصالات والتي تعتبر هامة بالنسبة للدول النامية. أبدت كل من البرازيل وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي للاتصالات الإبقاء على جدول أعمال أمن الفضاء الإلكتروني العالمي في القرار، في حين عرضته كل من المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثلت التسوية التي تم التوصل إليها في اعتماد توصية إلى مؤتمر PP-22: "توصي WGPL بأن يدع مؤتمر المندوبين المفوضين المجلس إلى النظر في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يخص جدول أعمال أمن الفضاء الإلكتروني العالمي، واستخدامه الحالية وإمكانية التفصيل في المستقبل".

النتيجة: تتمثل التغييرات الرئيسية للمراجعة في التركيز على بناء مهارات أمن الفضاء الإلكتروني والمرونة العالمية، إضافة إلى تشجيع المرأة على خوض العمل في مجال أمن الفضاء الإلكتروني.

القرار 146، المراجعة الدورية لأنظمة الاتصالات الدولية (ITR) (مراجعة بوخارست، 2022)

وصل مؤتمر PP-22 إلى مأزق بخصوص القرار 146، إذ أخفق الطرفان في كلا الجانبين في غالبية المؤتمر. تم اقتراح تدبير التصويت المحتمل ولكن في النهاية تمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق. وتعلقت أوجه عدم الاتفاق الرئيسية بما إن كان من المفترض إعادة تشكيل مجموعة الخبراء المعنية بتشريعات الاتصالات الدولية، والتي اجتمعت مرتان على مدار الأعوام الثمانية الماضية، أو إلغاؤها بالكامل. وقد رأت المفوضية الأميركية للاتصالات السلكية واللاسلكية CITELE والمؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية CEPT أن وجهات النظر المتباينة كانت مترسخة أكثر من اللازم وأن الاتحاد الدولي للاتصالات يجب أن يوافق على عدم إجراء مؤتمر آخر من المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية (WCIT)، وهو المكان الذي يمكن فيه تحديث تشريعات الاتصالات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، رأت جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي للاتصالات أن مجموعتين من تشريعات الاتصالات الدولية مثلتا خطرًا من حيث السمعة على الاتحاد الدولي للاتصالات ورأوا أن هناك حاجة لمجموعة واحدة من تشريعات الاتصالات الدولية. كما اقترحوا إعادة تشكيل مجموعة الخبراء المعنية بتشريعات الاتصالات الدولية ولها "اختصاص يُمثل في طرح مسودة لمجموعة جديدة من تشريعات الاتصالات الدولية" وعقد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية بين عام 2024 و2026.

النتيجة: تمت إزالة الإشارة إلى كلمة "مراجعة" في العنوان في القرار المنقح. وعلاوة على ذلك، يوجه التحديث الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات إلى تشكيل مجموعة الخبراء المعنية بتشريعات الاتصالات الدولية مع اختصاصات وطرق عمل يقرها مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات. تم توجيه تعليمات إلى المجلس بمراجعة تنقيح اختصاصات ومهام مجموعة الخبراء المعنية بتشريعات الاتصالات الدولية وجلساتها في 2023، ومراجعة تقارير مجموعة الخبراء المعنية بتشريعات الاتصالات الدولية وجلساتها السنوية، وتقديم التقرير النهائي للمجموعة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2026 مع تعليقات من المجلس. كما أن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2026 مدعو أيضًا إلى النظر في التقرير النهائي لمجموعة الخبراء المعنية بتشريعات الاتصالات الدولية واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

القرار 214، تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) والاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنيات المعلومات والاتصالات

تمت الموافقة على قرار جديد حول الذكاء الاصطناعي من خلال PP-22. ولقد كان الطريق إلى هذه النقطة طويلاً وشاقاً، مع رغبة بعض الدول أن يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتضمين أعمال معايير الذكاء الاصطناعي ضمن اختصاصها لسنوات عدة، ورفض PP-18 لقرار بخصوص الذكاء الاصطناعي. ولم تكال المحاولات التالية لتضمين الذكاء الاصطناعي في الجمعية العالمية لتقنيات الاتصالات لعام 2020 والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2022 بالنجاح. وقد رأى البعض أن حل الذكاء الاصطناعي لم يكن ضروريًا بالنظر إلى أن قطاع تقنيات الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات يدرس التدريس الآلي ولديه العديد من مجموعات الارتكاز للذكاء الاصطناعي موجودة بالفعل في قطاع تقنيات الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. وعلى الرغم من ذلك لدى الجمعية العالمية لتقنيات الاتصالات WISA-20 تقرير جامع ونهائي اشتمل على مقترحات بعقد مناقشة حول الذكاء الاصطناعي في مؤتمر المندوبين المفوضين. ويقوم القرار الجديد على الأعمال الحالية الجاري تنفيذها عبر الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر <https://aiforgood.itu.int/> منصة "AI for Good". ومن المفترض أن يقوم الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات وثلاثة من مديري المكتب بتحديد فرص التعاون مع المنظمات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، وبالتوازي مع اختصاصات الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن القرار يشجع أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات على مشاركة الخبرات والمشاركة في حوارات أصحاب المصلحة المتعددين الدوليين، وبناء القدرات، وفي دراسات تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل المساعدة في تنفيذ وتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة.

ما بعد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022

وعلى الإجمال، قدمت مفاوضات PP-22 مكاسب متواضعة وتوصلت إلى إنجازات كبيرة في العديد من النواحي بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، تم الاحتفاظ بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين وهيكل حوكمة الإنترنت الحالية. وفي حين أن هذه نتائج إيجابية، فإن معاودة المناقشة يكشف لنا عن أن الدول الأعضاء ما تزال لديها وجهات نظر متباينة حيال نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، وأن الرغبة للتوصل إلى أسلوب متعدد الأطراف سوف تتواصل. وفي الأعوام الأربعة القادمة، فإننا نتوقع أن تواصل العديد من الدول الأعضاء المشاركة في مختلف مجموعات عمل مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وفي لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات، والمساهمات التي ستمس مهمة ورسالة ICANN. وسوف نواصل مراقبة هذه المشكلات والإبلاغ عنها دعمًا لأهداف ICANN الاستراتيجية.

المؤتمرات والمنتديات المستقبلية المقررة من خلال مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022

(بعض التواريخ الثابتة سوف يتم تحديدها بحلول جلسة 2023 لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات.)

المضيف	المؤتمر	العام/التاريخ
دولة الإمارات العربية المتحدة	المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) في الاتحاد الدولي للاتصالات	2023 20 نوفمبر/تشرين الأول – 15 ديسمبر/كانون الثاني
الهند	الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)	2024 15 – 24 أكتوبر/تشرين الأول
تايلند	المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات	2025 ربع السنة الماضي
لا يوجد	منتدى السياسات العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية/تقنيات المعلومات والاتصالات (WTPF)	2026
قطر	مؤتمر المندوبين المفوضين	2026 ربع السنة الماضي
رواندا (ما تزال مطروحة)	المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) في الاتحاد الدولي للاتصالات	2027 ربع السنة الماضي



عالم واحد، إنترنت واحد

تفاعلنا بزيارتنا على الموقع icann.org



@icann



facebook.com/icannorg



youtube.com/icannnews



flickr.com/icann



linkedin/company/icann



soundcloud/icann



instagram.com/icannorg